

Distr.: General
19 April 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، وهي
منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150513 090513 13-29869X (A)



بيان

أرضيات الحماية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والتنمية

جماعة سيده المحبة والراعي الصالح، هي منظمة غير حكومية موجودة في أكثر من ٧٠ بلداً، تخاطب الاستعراض الوزاري السنوي نيابة عن الفتيات والنساء اللاتي يعشن في فقر مدقع.

ويعيد موضوع الجزء الخاص بالاستعراض الوزاري السنوي إلى الأذهان الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة في دورتها الخامسة والخمسين، التي حددت أن وصول الفتيات والنساء إلى المشاركة في العلم والتكنولوجيا هو أمر حتمي لتحقيق المساواة بين الجنسين وضرورة اقتصادية تؤدي إلى المشاركة الكاملة للفتيات والنساء في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأشارت اللجنة إلى أن نشر التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا لم يستجب بشكل كاف لاحتياجات المرأة، ولا تزال خيرة منظماتنا تؤكد ذلك. وإن استمرار تأنيث الفقر والعنف القائم على نوع الجنس وعدم الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والتدريب والعمالة، التي تعززه الحواجز القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تفرغ رغبات اللجنة من مضمونها.

وقد تم التفكير في الكثير من هذه المسائل، وكتب عنها وأوصي بتنفيذها، ولكن الإرادة السياسية من أجل تكييف طرق مبتكرة غير موجودة وأحبطتها مطالب النموذج الاقتصادي الذي يولي الأولوية للربح قبل التنمية. وتحمل الثقافات معنى وتشكل، إن لم يجر التصدي لها، دوافع لعدم المساواة والعنف، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين والفقر وتفاوت الثروات والعنف القائم على نوع الجنس وما ينجم عن ذلك من عواقب. والعقليات الثقافية التي تعزز عدم المساواة بين الجنسين وتحقيق الأرباح “مهما تكن التكاليف” قد كرس كل أنواع انتهاكات حقوق الإنسان والإجراءات الاستغلالية ضد النساء والفتيات، جنسياً واقتصادياً وتربوياً وسياسياً.

ويتيح الاستعراض الوزاري السنوي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إمكانات جديدة. ونحن على مشارف الانتقال نحو نموذج جديد يقر النهج القائم على حقوق الإنسان مع المساواة. ولا تتضمن الأهداف الإنمائية للألفية إطاراً لحقوق الإنسان أو مكوناً للوقاية من العنف القائم على نوع الجنس. وقد فشل النموذج الاقتصادي المهيمن في القضاء على الفقر ولم يؤدي إلا إلى زيادة التفاوت. ولا بد من التصدي للحد من الفقر والحصول إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، والمساواة بين النساء والرجال والفتيات والفتيان والقضاء على العنف القائم على

أساس نوع الجنس. وباستطاعة العلوم والتكنولوجيا والابتكار أن تقدم الكثير. ونحن ندرك كيف أن تكنولوجيا الهاتف النقال تعزز الرعاية الصحية في بنغلاديش، وفي برامجنا، تستخدم تكنولوجيا الهاتف النقال لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

وثمة نهج واعد جدا يحظى بتأييد متزايد بين الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية على حد سواء يتمثل في تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية المصممة وطنيا وفقا للتوصية ٢٠٢ الصادرة عن منظمة العمل الدولية. وتدعو منظماتنا لتنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية القائمة على حقوق الإنسان من منظور جنساني، وتوفير فرص الحصول على الخدمات الأساسية والدخل الأساسي الممولة من خلال الميزانيات الوطنية. وتعتبر حقوق الإنسان عنصرا غير قابل للتفاوض وأكثر من المبادئ والمقاييس. وإنما نحث الدول الأعضاء على وضع العلم والتكنولوجيا والابتكار في خدمة كرامة الفتيات والنساء وتمكينهن من خلال تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.